

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



كلية الحقوق والعلوم السياسية

ميدان الحق

قسم الحقوق

تخصص قانون الأعمال

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي
بعنوان:

السياسات الجنائية الجديدة في الجرائم الاقتصادية

الطلبة

إعداد

إشراف الأستاذ:

- عبدالغني حرزلي

- هني عامر

- أيمن حرزلي

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الصفة
برابح حمزة	أستاذ مساعد قسم ب-	رئيسا
هني عامر	أستاذ مساعد قسم ب-	مشرفا ومقررا
عادل زيتوني	أستاذ مساعد قسم ب-	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024



الإهداء

إلى من حبهم يجري في قلوبنا ويلج بذكراهم فؤادنا إلى أهالينا
وأحبتنا ونخص بالذكر
أمهاتنا اللواتي لم تبخلنا علينا بالنصيحة والتوجيه ودعاء طوال
مشوارنا الدراسي..
إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من
أسمى وأجلى عبارات في العلم
إلى أساتذتنا الكرام.
إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعد

الشكر

الحمد لله والشكر له سبحانه وتعالى على نعمه التي لا تعد ولا تحصى أن تفضل علينا بالتوفيق لانجاز هذا العمل المتواضع، ونصلي ونسلم على الرحمة المهداة والسراج المنير سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين في العالمين. نتقدم بالشكر الجزيل في المقام الأول إلى أستاذنا الفاضل، الأستاذ (هني عامر) والذي تولى مهمة الإشراف علينا في هذا البحث، نشكره على كل نصائحه القيمة وجميل صبره وحسن تواضعه وأسأل الله العلي القدير أن يزيده رفعة وقدرًا وعلمًا نافعا.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر، إلى كل أعضاء لجنة المناقشة المحترمة على مراجعتهم لما سيتم عرضه وتصويبهم له بما يروونه أصح.

مقدمة

1. مقدمة

شهدت البشرية تطورًا هائلًا في مختلف مجالات الحياة، خاصة في المجال التكنولوجي والاقتصادي. هذا التطور نما بسرعة خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945. ونظرًا لسعي البشرية لامتلاك الثروات دون مراعاة أساليب وطرق الحصول عليها، ومن بين هذه الوسائل ما يعرف بالعمل الإجرامي على اختلاف أنواعه، يعتبر المجال الاقتصادي الميدان الخصب لهذه الأعمال الإجرامية التي انتشرت بشكل واسع في جميع دول العالم. وقد تعددت صورها، على سبيل المثال نجد جرائم الاختلاس وكذلك جريمة التهريب وتبييض الأموال، إلى غيرها من جرائم الاعتداء على المال العام وجرائم الفساد التي أخذت هي الأخرى أنماطًا كثيرة على رأسها الرشوة والنصب والاحتيال وكل الجرائم التي من شأنها انتهاك السياسات الاقتصادية.

وتعد الجرائم الاقتصادية من بين التحديات التي واجهها ولا يزال يواجهها المجتمع وما يتخللها من أخطار تلحق بالمؤسسات الدولية والوطنية ومساسها بسيادة الدول والشعوب، حيث باتت معوقًا أساسيًا للبرامج التنموية محليًا ودوليًا.

وقد استفادت الجرائم الاقتصادية والمالية من التكنولوجيا الاقتصادية والمالية أكثر مما استفاد منها القائمون على محاربة هذه الظاهرة. فكثير من الدول لم تكن تعي خطورة الظاهرة، بل إن كثيرًا من الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة تتسامح مع بعض أشكال هذه الجرائم، لاستقطاب الأموال التي هي بحاجة ماسة إليها بغرض الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية.

وتحقيقًا للأغراض المنشودة اضطرت أغلب التشريعات المقارنة لسن قواعد عامة للتجريم والعقاب والإجراءات المتعلقة بالدعوى، ذلك لما تقتضيه مواجهة الجريمة من تعاون وتنسيق وتضافر الجهود المختلفة، خاصة فيما يتعلق بالمجالات الأمنية والقضائية بين الدول.

وعلى الرغم من إشكاليات سيادة الدول واحترام خصوصيات الأفراد، التي قد تشكل أحيانًا عوائق أمام التعاون الدولي، إلا أننا في الحقيقة وعلى المستوى الدولي نجد كثيرًا من الاتفاقيات أبرمت لمحاربة هذه الظاهرة الإجرامية مثل: اتفاقية فيينا لسنة 1988 واتفاقية باليرمو لسنة 2000.

3. منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف الجرائم الاقتصادية والعمل على تحليل مختلف السياسات الجنائية الجديدة المتبعة.

3.1. أهمية الدراسة

تبرز أهمية الموضوع السياسات الجنائية الجديدة في الجرائم الاقتصادية من ناحيتين: العلمية والعملية.

3.2. الأهمية العلمية

تكمن الناحية العلمية لهذا الموضوع في التعرف على السياسة الجنائية المتبعة في مكافحة الجرائم الاقتصادية، وذلك من خلال تسليط الضوء على سياسة الوقاية والرقابة والعقوبات، وباستعراض تلك السياسة في ظل قانون العقوبات والوقاية من الجرائم الاقتصادية ومكافحتها.

3.3. الأهمية العملية

أما الأهمية العملية لهذا الموضوع فتتمثل في ملائمة سياسة التجريم والعقوبات المقررة لمرتكبي أفعال الجرائم الاقتصادية، مقارنة بين نصوص تجريم هذه الأفعال في ظل قانون العقوبات وقانون الوقاية من الجرائم الاقتصادية ومكافحتها، وتبيان مدى نجاعة هذه النصوص والعقوبات المقررة لها في الحد من هذه الجرائم.

4. أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف، تتمثل في:

- ✓ تبيان مفهوم الجرائم الاقتصادية.
- ✓ معرفة مدى تأثير الجرائم الاقتصادية على الاقتصاد والمجتمع.
- ✓ التعرف على أسباب الجرائم الاقتصادية.
- ✓ تحديد أهم التحديات والآفاق التكنولوجية في الجرائم الاقتصادية.

5. أسباب اختيار الموضوع:

5.1. الأسباب الذاتية:

ينبع اختيار موضوع هذا البحث إلى الرغبة الشخصية في أن نقدم هذه الدراسة كإضافة علمية عن طريق محاولة شرح ماهية الجرائم الاقتصادية وتبيان السياسات الجنائية المتبعة للحد من هذه الجرائم والقضاء عليها، وهذا نظرًا لبروز وتفاشي هذا النوع من الجرائم على الصعيدين الدولي والمحلي.

5.2. الأسباب الموضوعية:

يعد السبب الرئيسي لاختيارنا هذا الموضوع في أنه من المواضيع الحديثة التي لم تتناولها الدراسات الدولية والوطنية بهذا الطرح. فكثير من الدراسات كتبت حول الجرائم الاقتصادية دون اللجوء إلى دراسة السياسات الجنائية المتبعة لمحاربة هذه الجرائم، كما أن السبب الرئيسي يعود إلى تداعياتها الخطيرة على الساحة الدولية.

6. الغرض من الدراسة:

إن الفكرة الأساسية لدراسة هذا الموضوع هو دواعي التعرف على الجريمة الاقتصادية وإبرازها وتسليط الضوء عليها من خلال معرفة طبيعتها وذلك الانتشار الكبير الذي شهدته في الآونة الأخيرة، وتبيان مخاطرها التي تجذرت داخل اقتصاد الأمة وما أنجز عنها من مشاكل اقتصادية عسيرة كالفقر والفساد، إلخ.

7. صعوبات الدراسة:

على اعتبار أن الموضوع يتمتع بأهمية كبيرة ويستلزم دراسة معمقة من جميع الجوانب، ونظرًا لقلة الإلمام بالموضوع وشح المعلومات، فإننا واجهنا صعوبة في الحصول على المراجع والمصادر اللازمة.

ضيق الوقت والتقييد الصارم إلى حد ما بالشروط التي يجب توفرها في إعداد المذكرة، إلا أن ذلك لم يحل دون الوصول لبعض النتائج التي أوجزتها في الخاتمة.

8. الإشكالية:

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت السياسات الجنائية الجديدة في مكافحة الجرائم الاقتصادية والحد منها؟

8.1. الأسئلة الفرعية

- ✓ ما المقصود بالجرائم الاقتصادية؟
- ✓ ما هي السياسات الجنائية الجديدة المتبعة؟

9. الدراسات السابقة:

قد حظي هذا الموضوع باهتمام بعض الباحثين، ولعل من بين أهم الدراسات السابقة التي ركزت على الجريمة الاقتصادية ككل وكانت بمثابة الركيزة الأساسية التي استنبطنا منها الفكرة العامة لبحثنا هي:

❖ محمد خميخ، "الطبيعة الخاصة للجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري"، شهادة ماجستير قانون جنائي، كلية بن عكنون، جامعة الجزائر، 2010/2011.

- ❖ عادل عمراني، "آليات محاربة الجريمة الاقتصادية"، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014/2013.
- ❖ اسعيد تباري، "آليات مكافحة الجرائم الاقتصادية في التشريع الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 24/05/2017.
- ❖ بوعقادة مولود، "الجرائم الاقتصادية والمالية وسبل محاربتها دوليًا ووطنياً"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2014/2013.

10. خطة البحث:

لقد قمنا بتقسيم موضوعنا إلى فصلين رئيسيين.

10.1. الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجرائم الاقتصادية

- ✚ المبحث الأول: تعريف الجرائم الاقتصادية.
- ✚ المبحث الثاني: أسباب الجرائم الاقتصادية.
- ✚ المبحث الثالث: التطور التكنولوجي والجرائم التكنولوجية.

10.2. الفصل الثاني: السياسات الجنائية وأثرها على الجرائم الاقتصادية

- ✚ المبحث الأول: الإطار التشريعي للجرائم الاقتصادية.
- ✚ المبحث الثاني: تداعيات الجرائم الاقتصادية على الأنظمة الاقتصادية وسبل مكافحتها.
- ✚ المبحث الثالث: تحديات وآفاق التكنولوجيا في الجرائم الاقتصادية.

الخاتمة

تطرقنا في ختام بحثنا إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لموضوع السياسات الجنائية الجديدة في الجرائم الاقتصادية، وكذلك مجموعة من التوصيات التي نقترحها في هذا الموضوع والتي تعتبر إضافة لموضوع البحث، ونكون بذلك قد أجبنا على الإشكاليات القانونية التي طرحناها في مقدمة البحث.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجرائم الاقتصادية

تمهيد :

تعد الجرائم الاقتصادية من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، نظرًا لتأثيرها السلبي الكبير على الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي. تتضمن هذه الجرائم مجموعة واسعة من الأنشطة غير القانونية التي تهدف إلى تحقيق مكاسب مالية بطرق غير مشروعة، مثل الاختلاس، الرشوة، التهرب الضريبي، تبييض الأموال، والتزوير.

إن فهم الجرائم الاقتصادية يتطلب دراسة دقيقة لتعريفها وأنواعها وأسبابها وتداعياتها. تأتي أهمية هذا الفهم في تطوير سياسات جنائية فعالة لمكافحة هذه الجرائم والحد من تأثيرها السلبي. يتطلب التصدي للجرائم الاقتصادية تعزيز التعاون الدولي، تحسين الرقابة المالية، وتطوير التشريعات بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة.

المبحث الأول: مفهوم الجرائم الاقتصادية

في هذا المبحث سوف نتطرق الى تعريف الجرائم الاقتصادية ثم نفصل في أنواعها و من بعد تأثير هذه الجرائم على الاقتصاد و المجتمع:

المطلب الأول: تعريف الجرائم الاقتصادية

تعد الجرائم الاقتصادية من أهم وأخطر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي بأسره بما تشكله من أخطار تهدد كافة المؤسسات الدولية والوطنية و بهذا الصدد سنتناول التعريف الفقهي والقانوني للجرائم الاقتصادية.

الفرع الأول: التعريف الفقهي

تعد الجرائم الاقتصادية هي الأفعال غير المشروعة التي تُرتكب بقصد تحقيق مكاسب مالية أو مادية على حساب النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة. تشمل هذه الجرائم مجموعة متنوعة من الأنشطة مثل الاختلاس، الرشوة، التهرب الضريبي، تبييض الأموال، والتزوير. ويُعرفها الفقهاء بأنها "الجرائم التي تستهدف النظام المالي والاقتصادي للدولة، وتهدف إلى تحقيق منفعة غير مشروعة من خلال استغلال الثغرات القانونية والاقتصادية"¹.

و قد تم تعريفها كذلك على أنها هي الأفعال غير القانونية التي تهدف إلى تحقيق مكاسب مالية أو مادية بطرق احتيالية أو عن طريق استغلال الثغرات في النظام الاقتصادي. وتشمل هذه الجرائم كل الأنشطة التي من شأنها الإضرار بالاقتصاد الوطني مثل التهرب الضريبي، الاختلاس، الرشوة، وتبييض الأموال. يعرفها الفقهاء بأنها "الأعمال التي يتم فيها استخدام الوسائل غير المشروعة للحصول على منافع مالية بطرق تخالف القوانين والأنظمة الاقتصادية"².

الفرع الثاني: التعريف القانوني

الجرائم الاقتصادية هي الأفعال غير المشروعة التي يرتكبها الأفراد أو الكيانات بهدف الحصول على مكاسب مالية أو مادية بطرق غير قانونية، مما يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني والدولي. وتشمل هذه الجرائم التهرب الضريبي، الاختلاس، الرشوة، تبييض الأموال، والغش التجاري. تُعتبر الجرائم الاقتصادية خطيرة لأنها تؤثر سلبًا على النظام المالي والاقتصادي، وتؤدي إلى زعزعة الثقة في المؤسسات الاقتصادية³.

و تعرف أيضا بأنها الأفعال التي تنتهك القوانين الاقتصادية بهدف تحقيق منفعة مالية غير مشروعة، وتتضمن هذه الأفعال مجموعة واسعة من الأنشطة غير القانونية مثل الفساد المالي، التزوير، التهرب الضريبي، وتبييض الأموال. تُعتبر هذه الجرائم من أخطر التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، حيث تؤدي إلى خسائر مالية ضخمة، وتؤثر على استقرار الاقتصاد والمجتمع من خلال زيادة معدلات الفقر والبطالة⁴.

المطلب الثاني أنواع الجرائم الاقتصادية

تتنوع الجرائم الاقتصادية لاعتبارات متعددة منها:

الفرع الأول : حسب النظام الاقتصادي

نحددها كالتالي :

¹ عبد الله زكريا، "الجرائم الاقتصادية في الفقه الإسلامي"، الجزء الأول، دار الفكر العربي، د.ب.ن، ص 45.

² محمد نور، "النظام الجنائي والجرائم الاقتصادية"، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، د.ب.ن، ص 123.

³ عبد الرحمن زيدان، "القانون الجنائي والجرائم الاقتصادية"، الجزء الأول، دار العلم للنشر، د.ب.ن، ص 78.

⁴ أحمد مصطفى، "الجرائم الاقتصادية في القانون الدولي"، الجزء الثاني، دار الفكر العربي، ص 202.

■ جرائم النظام الرأسمالي :

إن الدول التي تطبق النظام الرأسمالي تعتبر أن الربح هو الحافز الرئيسي للنشاطات الاقتصادية، فأغلب الجرائم الاقتصادية هي جرائم احتكار وسطو على البنوك والمحلات التجارية والتهرب من الضرائب والمماطلة في سداد الديون وتجارة الأطفال وتلوث البيئة واختلال توازنها.

■ جرائم النظام الاشتراكي :

أما في بلدان التي تطبق النظام الاشتراكي القائم على احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي فإن أغلب الجرائم الاقتصادية تتمثل في الرشوة والاختلاس والسوق السوداء، وهناك جرائم متعددة أخرى تنتشر في معظم دول النظامين الرأسمالي والاشتراكي مثل تجارة المخدرات والتزوير وجرائم الشبكات والغش والتدليس والسرقات والنصب والاحتيال بالإضافة إلى جرائم المعاملات المالية¹.

الفرع الثاني : من حيث النشاط الاقتصادي

تنقسم إلى الجرائم التالية:

جرائم مالية : مثل السرقات والاختلاس تبيض الأموال والرشوة والتهريب وتزوير العملات النقدية وعدم سداد الديون وأيضا النصب والاحتيال والغدر.

جرائم زراعية : كالعطب في المنتجات الزراعية واللحوم والألبان وغير ذلك مما فيه ضرر على المجتمع.

جرائم صناعية : كصناعة المنتجات التي تضر بالمجتمع والبيئة ودفن النفايات النووية في الأراضي العامة التي بها مصادر المياه، وكذلك انعدام الجودة في المنتجات المصنعة.

جرائم تجارية : مثل الغش التجاري سواء في السلع أو الخدمات والاحتكار والتجارة في الممنوعات كالمخدرات والتدليس في البيع والشراء والسوق السوداء والتزوير الأوراق والمستندات التجارية والتستر على الغير في ممارسة الأعمال التجارية الغير مشروعة.

جرائم في مجال الخدمات : سواء الخدمات البنكية مثل إصدار شيكات بدون رصيد أو استخدام الأجهزة والتقنيات المتطورة لاختلاس الأموال² وتحويل الأرصدة التقنية في مجال الخدمات العامة كالكهرباء والمياه والاتصالات، إذ أن سرقة التيار الكهربائي والمياه وخطوط الهاتف أو العبث بها وإتلافها وكذلك بناء الطرق والجسور البعيدة عن الموصفات القياسية يعتبر جريمة في حق من ينتفع بها.

جرائم المعلوماتية والخدمات التعليمية : مثل سرقة حقوق المؤلفين وسرقة المعلومات والأسرار العلمية وتقديم مواد علمية غير نافعة، كل هذا يعد من الجرائم التي تؤثر على نشاط الاقتصادي.

¹ الشاذلي رضا محمد إبراهيم ، مدى تأثير قواعد القانون المدني في تفسير النصوص الخاصة بجرائم الاموال ، ط 01، دار الثقافة ، عمان، 2001، ص 224.

² الشاذلي رضا محمد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 230 .

الجرائم الاقتصادية الحديثة : عندما تمر المجتمعات بتطورات كبيرة في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية فإن ظهور أنماط مستحدثة من الجريمة الاقتصادية تعد محصلة طبيعية لهذه التغيرات، ومن بين هذه الجرائم نذكر منها:¹

- المتاجرة بالأسلحة والمخدرات
- تهريب المنتجات والتحف الأثرية والحيوانات النادرة
- جرائم الغش الجبائي
- جرائم والقرصنة المعلوماتية
- جرائم التجارة الالكترونية
- غسيل الاموال

الفرع الثالث : من حيث الفعاليات الاقتصادية في الأنشطة الاقتصادية :

تنقسم إلى ²

- جرائم الإنتاج
- جرائم الاستهلاك
- جرائم التبادل والتسويق

الفرع الرابع : الجرائم الاقتصادية من حيث العقوبة :

تنقسم إلى قسمين:

○ جرائم لها عقوبات محددة في الشرع بالنص من الكتاب والسنة كجرائم الحدود والقصاص

○ جرائم ليس لها عقوبات محددة ويقوم ولي الأمر (أي الحاكم) بتحديدتها اي ان تلك التقسيمات تتضمن جرائم متعددة ومتنوعة نذكر بعض منها على سبيل الامثلة لا على سبيل الحصر وهي:

- السرقة وهي جريمة مالية يعاقب عليها القانون الوضعي والشرعية الإسلامية ومعناها اختلاس او اخذ مال منقول مملوك للغير بدون رضاه
- اختلاس الاموال سواء الاموال العامة التي تعود للدولة او الاموال الخاصة التي تعود للأفراد
- الغش وقد نهت عنه الشريعة الإسلامية , لقوله عليه صلاة والسلام ((من غشنا فليس منا)) . ومعنى الغش خداع المستهلكين وبيعهم بضائع تظهر وكأنها السلعة المطلوبة بينما هي في الواقع ليست كذلك.

¹ منصور رحمانى، قانون الجنائي للمال واعمال , جزء الاول , دار العلوم للنشر والتوزيع , ص 84 .

² منصور رحمانى، المرجع نفسه، ص 85.

■ الاحتكار فالمحتكر هو الذي ينتج قدرا أقل من السلعة التي يحتكرها وبيعها بسعر أعلى، فالاحتكار هو فعل مجرم سواء في القانون الوضعي أو في الشريعة الإسلامية (فلا يحتكر إلا خاطئ).

■ التستر، يعتبر التستر على الغير جريمة اقتصادية لان فيه مخالفة للقانون ومخالفة للشريعة.

المطلب الثالث: تأثير الجرائم الاقتصادية على الاقتصاد والمجتمع

في هذا المطلب نتطرق الى تأثير الجرائم الاقتصادية على الاقتصاد (الفرع الأول) و على المجتمع (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية

أولا: الآثار الاقتصادية على المستوى الوطني

الاضرار بالدخل الوطني وذلك بتوجيه رأسمالي لإدارة أعمال غير مشروعة كالمخدرات مما يتسبب في إهدار لموارد الناتج القومي الإجمالي كونه لا يتجه إلى القطاع الإنتاجي والذي يؤدي إلى حالة كساد في الاقتصاد.

اتجاه الاستثمارات نحو القطاعات غير المنتجة وذلك في ظل انتشار الفساد وعجز الدولة عن الإلتزام بالقواعد والإجراءات القانونية وتفشي البيروقراطية فإن اغلب المستثمرين يميلون صوب الأنشطة الخدمانية على حساب الأنشطة الإنتاجية رغبة في تحقيق الأرباح، هذا وتشير الإحصائيات أن عمليات غسل الأموال تصل نحو 25 % من إجمالي التعاملات في أسواق المال العالمية والتي يجد فيها غاسلوا الأموال فرصتهم بإعادة تدوير الأموال دون الاهتمام بالتوظيف الجيد أو الجذري الاقتصادي مما يشكل عبئا كبيرا على مناخ الاستثمار¹.

انخفاض قيمة العملة الوطنية وتقليل قيمتها مقابل العملات الأخرى :وهو ما ينجم عن جريمة تبييض الأموال وتفشي الفساد مما يضطر أغلب المستثمرين إلى الهروب نحو الخارج وتحويل أموالهم بعد صرفها بالعملة الأجنبية بقصد إيداعها في مصادر خارجية أو لغرض استثمارها هناك².

عدم التضخم ونسبة البطالة :مع انتقال الأموال للخارج جراء جريمة غسل الأموال وتفشي الفساد المالي والإداري فذلك يؤدي حتما لانتقال جزء من الدخل القومي إلى الدول الأخرى مما يقلل من الأموال المتاحة للإدخار وما يقابله من ارتفاع في نسبة البطالة.

¹ محمد بكرار شوش، متابعة الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية على ضوء قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، الصفة العمومية المفهوم والإجراءات، ج1، ط 01، دار صبحي لنشر، الجزائر، 2014، ص15 .

² شوربجي عبد المولى، مواجهة الجرائم الاقتصادية في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص102 .

إن تبييض الأموال وما يتبعه من التهرب الضريبي، يدفع الحكومة إلى التقليل من فرض مزيد من الضرائب لأجل تعويض النقص في الإيرادات العامة، مما يترتب زيادة للأسعار الذي بدوره يساهم في ارتفاع نسب التضخم¹.

القضاء على مؤسسات القطاع الخاص الشرعية بغية إخفاء أصل الأموال، يلجأ مبيضو الأموال إلى إنشاء شركات تسيير وهمية، وفي أغلب الأحيان تكون منتجات أسعارها بأقل من نظيرتها في مؤسسات أخرى شرعية مما يؤدي حتما للقضاء على المؤسسات القطاع الخاص أو على الأقل خروجها من السوق

ثانياً: الآثار الاقتصادية على المستوى الدولي

ارتفاع التكلفة للجريمة: حسب تقديرات مدير الصندوق النقد الدولي السابق ميشال كامدسيس أن ما يقارب 500 مليار دولار يتم تداولها الأيدي في عالم الإجرام من جراء مكاسب غير مشروعة.

التأثير على سلامة الأسواق المالية: مما يؤدي إلى إنهيار البورصات التي تستقبل الأموال الناتجة عن عمليات تبييض الأموال، حيث يكون الهدف من وراء شراء الأوراق المالية هو احد مراحل إتمام العملية وليس لها الحق في الاستثمار، والسبب في ذلك بيع الأوراق بشكل مفاجئ مما يؤدي إلى انخفاض حاد في أسعار الأوراق يتبعه انهيار البورصة²

كما ساهمت فضائح التزوير والغش في إفلاس البنوك واشتداد حدة الأزمات نتيجة تضيق العملاء لأموالهم في مشاريع افتقدت إلى الجدوى الاقتصادية المالية.

التأثير على السياسات الاقتصادية الكلية ذلك لعدم دقة البيانات والمعلومات اللازمة لصياغة هذه السياسات سواء المالية أو النقدية أو التجارية، مما يحد من فاعليتها وهذا يعد عامل لعدم الاستقرار في الوضع لاقتصادي.

تفويض أسس الاقتصاد العالمي والتأثير عليه نتيجة القدرة الهائلة التي تملكها العصابات الإجرامية من أنشطة تمس مختلف مجالات الحياة الاقتصادية العالمية، كالتجسس الاقتصادي مثلاً حيث يمكنها من الاطلاع على الشركات الكبرى في العالم وما لها من اختراعات وتطوير حتى وإن هذه البحوث تسري في نطاق السرية التامة إلا أن العصابات المنظمة تتولى القيام بأعمال السطو، إما لحساب خاص وإما لحساب شركات تجارية أو مؤسسات حكومية لقاء اجر أو نسبة معينة من الأرباح

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية (على المجتمع)

¹ مختار شبيلي، الإجرام الاقتصادي والمالي الدولي وسبل مكافحته، منشور، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 48 .

² محمد فتحي عيد، الإجرام المعاصر، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 279 .

التشجيع للدخول في عالم الجريمة الاقتصادية عن طريق دعوة البعض ويحدث هذا لعدة اعتبارات منها قلة الأخطاء المصاحبة لارتكابها كذلك استغلال الأجهزة الحديثة. إفساد العلاقات الاجتماعية والأسرية حيث يتجلى ذلك من خلال بروز التفكك الأسري وانعدام الروح الجماعية ما أدى لقصور التواصل بين الأفراد داخل الأسرة الواحدة وداخل المجتمع. إعتلاء مرتكبي جرائم غسيل الأموال سلم الهرم الاجتماعي بحكم وضعهم المادي والمالي مما يجعل كثير من أفراد المجتمع يتأثرون بهم¹

اختلال وتشويه منظومة القيم الاجتماعية اثر تراجع القيم كالعقل والمهارة الإنتاجية وبرز القيم المادية الصرفية، فيطغى الاهتمام بالمال وتظهر سلوكيات سلبية مثل الترف والبذخ والابتعاد كل البعد عن الاهتمام بالتعليم والقيم الأخلاقية².

المبحث الثاني : أسباب الجرائم الاقتصادية

إن الأنظمة الاقتصادية الوضعية في المجتمعات الغربية والشرقية لها مسؤولية كبيرة عن حدوث الجرائم الاقتصادية باحتكار التجارة وفرض سلع وخدمات رديئة على المستهلكين من شأنها أن تدفع إلى ظهور ظواهر اقتصادية تؤدي إلى ارتكاب الجرائم، ومن بين هذه الأسباب:

المطلب الأول: الفقر :

في هذا المطلب سوف نتطرق الى تعريف الفقر كفرع أول ثم نسهب في تحديد أسبابه في الفرع الثاني

الفرع الأول: تعريف الفقر

يعتبر الفقر عقبة صعبة في وجه التنمية بالبلدان النامية، أهم بؤاذه الانخفاض الفظيع لمستويات الدخل الوطني، التصاعد المذهل لمديونية الدول الخارجية، مهياة بذلا مهذا لتلاشي وانعدام الأمن الاقتصادي، فاتحا المجال لتنامي إجرام اقتصاد مواز لسد الحاجة والإعواز³. ويمكن تعريف الفقر على أنه الحالة الاقتصادية التي تتمثل بفقدان الشخص للدخل الكافي، وعدم القدرة على تحقيق المستويات الدنيا من الرعاية الصحية، وتوفير الغذاء، والملبس، والتعليم، وغيرها من المستلزمات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة، وبالتالي فإن الفقر ينتج عن انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية وانتشار البطالة.

الفرع الثاني: أسباب الفقر

يوجد العديد من الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة الفقر، وهي على النحو الآتي

¹ عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسيل الأموال وأثارها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ص 44.

² عبد الله عزت بركات، مرجع سبق ذكره، ص 45.

³ عاطف عوجة، البطالة والجريمة في العالم، مرجع سبق ذكره، ص 55.

- البيئة، وغيرها من العوامل الطبيعية.
- الإدمان على استخدام المخدرات والمسكرات.
- الخمول والقيود عن السعي لطلب الرزق.
- الاستعمار، والحروب، والصراعات الداخلية.
- ازدياد عدد السكان.
- تراجع مستويات التعليم، وانعدام المهارات الاجتماعية.
- انتشار المادية.
- العادات والتقاليد.
- انتشار الشركات الكبرى، والتبذير في الإنفاق

المطلب الثاني: العدالة الاجتماعية

سنتناول في هذا المطلب الى تعريف العدالة الاجتماعية وتأثيرها على الجرائم الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية تمثل مفهومًا يهدف إلى تحقيق التكافؤ والعدالة بين الأفراد في المجتمع من حيث الفرص وتوزيع الموارد والحقوق. تشمل العدالة الاجتماعية ضمان حصول جميع الأفراد على فرص متساوية للتعليم والعمل والرعاية الصحية، بالإضافة إلى تقليل الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين الطبقات الاجتماعية¹.

الفرع الثاني: تأثير العدالة الاجتماعية على الجرائم الاقتصادية

١. تعزيز الالتزام بالقوانين والأخلاقيات

عندما يشعر الأفراد بأن هناك نظامًا اجتماعيًا عادلًا يوفر لهم الفرص بشكل متساوٍ، يكونون أكثر عرضة للالتزام بالقوانين والأخلاقيات في الأعمال التجارية والمالية. الإحساس بالعدالة يعزز الثقة في النظام القانوني ويقلل من الرغبة في اللجوء إلى الأنشطة الاقتصادية غير الشرعية كوسيلة لتحقيق الربح².

¹ □ Sen, Amartya. "Justice: Means vs. Ends." In *The Tanner Lectures on Human Values*, vol. 1, pp. 57-78. Cambridge University Press, 1980.

² Rawls, John. *A Theory of Justice*. Harvard University Press, 1971.

٢. تقليل الفقر والتفاوت الاجتماعي

يساهم تحقيق العدالة الاجتماعية في تقليل مستويات الفقر والتفاوت الاجتماعي، مما يقلل من الضغوط الاقتصادية على الأفراد والجماعات الهشة في المجتمع. تقليل الفقر يقلل من الحاجة الماسة للأفراد للانخراط في أنشطة اقتصادية غير قانونية لتحسين وضعهم المالي.

٣. تعزيز الشفافية والحكم الرشيد:

تساهم العدالة الاجتماعية في تعزيز الشفافية في إدارة المؤسسات والحكومات، مما يقلل من فرص الفساد والاحتيال في النظام الاقتصادي. الشفافية تزيد من ثقة الأفراد في السوق وتحفز الاستثمارات الصحيحة والمستدامة.

المطلب الثالث: الفساد

الفساد ظاهرة خطيرة تعاني منها معظم الدول مهما بلغت درجة التقدم بها، فقد يكون الفساد سببا في كبح التنمية الاقتصادية، وقد يساعد على انتشار البطالة والجريمة وسوف نتحدث في هذا المطلب عن تعريف الفساد وأنواعه وأسبابه.

الفرع الأول: تعريف الفساد

عرّف البنك الدولي الفساد بأنه شكل من أشكال خيانة الأمانة أو الجريمة يرتكبها شخص أو منظمة يُعهد إليها بمركز سلطة؛ وذلك من أجل الحصول على مزايا غير مشروعة أو إساءة استخدام تلك السلطة لصالح الفرد، يمكن للفساد أن يشمل العديد من الأنشطة التي تتضمن الرشوة والاختلاس، ويتضمن أيضًا ممارسات تُعد قانونية في العديد من البلدان يحدث الفساد السياسي عندما يتصرف صاحب المنصب أو أي موظف حكومي آخر بصفة رسمية لتحقيق مكاسب شخصية. الفساد هو الأكثر شيوعًا في الكلية بيوقراطية (حكم اللصوص)، والأوليغارشية (حكم الأقلية)، ودول المخدرات، ودول المافيا¹.

الفساد والجريمة هما حدثان اجتماعيين متوطنين يظهران بشكل منتظم في جميع البلدان تقريبًا على نطاق عالمي بدرجات ونسب متفاوتة.

تخصص كل دولة موارد محلية للسيطرة على الفساد وتنظيمه وردع الجريمة. غالبًا ما تُلخّص الاستراتيجيات التي تُتخذ من أجل مكافحة الفساد تحت مظلة مصطلح مكافحة الفساد.

إن مبادرات الأمم المتحدة العالمية مثل الهدف 16 للتنمية المستدامة لها أيضًا هدف موجّه من المفترض أن يقلل بشكل كبير من الفساد بجميع أشكاله.

¹ الهام بن خليفة، الحماية الجنائية للمحررات الالكترونية من التزوير، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2016، ص290.

الفرع الثاني : أنواع الفساد :

• الفساد السياسي: إساءة استخدام السلطة العامة (راجع أيضا: فساد في الحكومات المحلية) من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة كالرشوة، الابتزاز، المحسوبية، والاختلاس.

• جرائم الشركات: في علم الجريمة تتمثل جرائم الشركات أو الجرائم الاقتصادية في انحرافات (مالية أو إدارية) ارتكبت عن طريق شركة (كيان تجاري له شخصية قانونية مستقلة من أشخاص طبيعيين يقومون بإدارة أنشطتها)، أو من قبل أفراد بالإنابة. ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في المؤسسة¹.

الفرع الثالث : أسباب الفساد :

وفقاً لدراسة استقصائية أجريت عام 2017، نُسبت العوامل التالية كأسباب للفساد²:

- جشع المال والرغبات.
- مستويات أعلى من السوق والاحتكار السياسي
- تدني مستويات الديمقراطية وضعف المشاركة المدنية وضعف الشفافية السياسية
- مستويات أعلى من البيروقراطية وهياكل إدارية غير فعالة
- حرية الصحافة منخفضة
- حرية اقتصادية منخفضة
- انقسامات عرقية كبيرة ومستويات عالية من المحسوبية داخل المجموعة
- عدم المساواة بين الجنسين
- عدم الاستقرار السياسي
- حقوق ملكية ضعيفة
- عدوى من دول مجاورة فاسدة
- انخفاض مستويات التعليم
- عدم الالتزام تجاه المجتمع
- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

¹ الهام بن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص292.

² Dimant, Eugen; Tosato, Guglielmo (1 Jan 2017). "Causes and Effects of Corruption: What Has Past Decade's Empirical Research Taught Us? a Survey". *Journal of Economic Surveys* (بالإنجليزية). 32 (2): 335–356. DOI:10.1111/joes.12198. ISSN:1467-6419. S2CID:3531803.

وقد لوحظ أنه عند مقارنة الدول الأكثر فسادًا مع الدول الأقل فسادًا، فإن المجموعة الأولى تحتوي على دول ذات تفاوتات اجتماعية واقتصادية هائلة، والأخيرة تحتوي على دول تتمتع بدرجة عالية من العدالة الاجتماعية والاقتصادية¹.

الفرع الرابع : علاقة الفساد بالنمو الاقتصادي

يرتبط الفساد ارتباطًا وثيقًا بحصة الاستثمار الخاص، وبالتالي فهو يقلل من معدل النمو الاقتصادي.

يقلل الفساد من عائدات الأنشطة الإنتاجية. إذا انخفضت عائدات الإنتاج بشكل أسرع من عائدات الفساد وأنشطة السعي وراء الربح، فستدقق الموارد من الأنشطة الإنتاجية إلى أنشطة الفساد بمرور الوقت. سيؤدي هذا إلى انخفاض مخزون المدخلات القابلة للإنتاج مثل رأس المال البشري في البلدان الفاسدة.

يخلق الفساد فرصة لزيادة عدم المساواة، ويقلل من عائد الأنشطة الإنتاجية، وبالتالي يجعل السعي وراء الربح وأنشطة الفساد أكثر جاذبية. لا تولد هذه الفرصة لزيادة عدم المساواة إحباطًا نفسيًا للمحرومين فقط، ولكنها تقلل أيضًا من نمو الإنتاجية والاستثمار وفرص العمل².

المبحث الثالث: التطور التكنولوجي والجرائم الإلكترونية

تشهد التكنولوجيا تقدماً متسارعاً في عصرنا، ما أدى إلى تحولات كبيرة في الطرق التي يتم بها إدارة الأعمال والتفاعلات الاقتصادية. مع زيادة استخدام التكنولوجيا، ظهرت أشكال جديدة من الجرائم الاقتصادية التي تستغل التكنولوجيا لأغراض غير قانونية، مثل الاحتيال الإلكتروني، وسرقة الهوية، وتهديدات السيبرانية. تزداد هذه الجرائم تعقيداً وتأثيراً على الاقتصادات، مما يتطلب استجابات متقدمة لحماية الأصول الاقتصادية وضمان استدامة النمو التكنولوجي والاقتصادي.

المطلب الأول: التطور التكنولوجي

سنتطرق في هذا المطلب إلى التطور التكنولوجي الذي قسمناه على تعريفه في الفرع الأول وعلاقة التطور التكنولوجي بالجرائم الاقتصادية في الفرع الثاني.

¹ [واي باك مشين يوليو 2020 على موقع 28 نسخة محفوظة](#) [The root cause of corruption](#) Tabish Khair

² Mo, P.H. (2001). Corruption and Economic Growth. *Journal of Comparative Economics*, 29, 66–79.

الفرع الأول: تعريف التطور التكنولوجي

يقصد التطور التكنولوجي يشير التغيرات والتقدمات المستمرة في المجال التكنولوجي واستخدام التكنولوجيا في حل المشاكل وتحقيق التطور في مجالات مختلفة. يعتبر التطور التكنولوجي نتيجة للبحوث العلمية والابتكارات التكنولوجية، حيث يتم تحسين المعرفة وأدوات والتقنيات لتلبية احتياجات المجتمع وتحسين جودة الحياة.

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها "استخدام المعرفة وأدوات واليات والتقنيات لتلبية احتياجات البشرية". (ضياء الدين، 1994) كما يمتد التطور التكنولوجي إلى العديد من المجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطب، والطاقة، والنقل، والصناعة، والزراعة، والروبوتات، والذكاء الاصطناعي، والتصنيع الثلاثي الابعاد، والتكنولوجيا الحيوية، وغيره تشمل التطورات التكنولوجية تصميم أجهزة أكثر فعالية وقوة، وتحسين البرمجيات والانظمة، وتطوير التقنيات الجديدة التي تفتح افاق جديدة لابتكار والتطبيقات.

إن اساس العلمي للتطور التكنولوجي يوجد في البحث العلمي والاكتشافات التي تسهم في فهمنا للعالم وتطور المعرفة العلمية. فعندما يتم تحقيق اكتشاف علمي جديد، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين اقتصاد , وبالتالي يتراكم التقدم العلمي والتكنولوجي أو إلى تطوير تكنولوجيا جديدة تمام.

لقد عرفت التكنولوجيا من خلال انترنت انتشارا عدد مستخدمي انترنت في العالم 9.4 مليار مستخدم في جويلية 2021 مقارنة ب 361 مليون مستخدم في 2000. (ITU, 2021, p. وهذا التقدم المتسارع في تكنولوجيا المعالجات المركزية أدى إلى زيادة سرعة وقوة الحواسيب وتوسع استخدامها في مجالات متعددة مثل الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا الألعاب، والتحليل الضخم للبيانات. ويمكن للتكنولوجيا أن تؤثر بشكل كبير على السياسة العامة في دول العالم، حيث يمكن استخدامها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين خدمات الحكومة وتوفيرها للمواطنين. وفي هذا الصدد، يشير الخبير في الابتكار والتكنولوجيا بيتر ديامانديس (Diamandis) (إلى أن "التكنولوجيا هي أداة قوية لتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية" ويضيف أن "التكنولوجيا يمكنها أن تحدث ثورة في توفير الخدمات الحكومية وتحسينها، مثل الرعاية الصحية والتعليم والنقل والاسكان وغيرها.¹

¹ مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 2، السنة 2023، (ص ص: 496-508)

الفرع الثاني : علاقة التطور التكنولوجي بالجرائم الاقتصادية :

تأثير التطور التكنولوجي على الجرائم الاقتصادية:

وتتمثل مظاهر ذلك التأثير فيما يلي:¹

1. **الجرائم السيبرانية والاحتيال المالي** : انتشار المنصات الرقمية والمعاملات عبر الإنترنت قد وسع نطاق الاحتيال المالي. يستفيد المجرمون السيبرانيون من تقنيات مثل الصيد الاحتيالي والهجمات بالبرمجيات الخبيثة وسرقة الهوية للاستفادة من نقاط الضعف في الأنظمة الرقمية وسرقة الأصول المالية.

2. **غسيل الأموال** : سمح التطور التكنولوجي بوسائل متطورة لغسيل الأموال من خلال العملات الرقمية وأنظمة البنوك عبر الإنترنت والمعاملات المالية المعقدة التي تحجب مصادر الأموال غير المشروعة.

3. **سرقة الملكية الفكرية** : تسهل سهولة التكرار والتوزيع الرقمي سرقة الملكية الفكرية، حيث يتم ابتكار تقنيات جديدة أو تقليد أعمال أصلية، مما يضر بالقيمة الاقتصادية للإبداعات الأصلية.

4. **تلاعب السوق** : أدخلت التداول عالي التردد وأنظمة التداول الخوارزمية طرقًا جديدة لتلاعب السوق والتداول بالمعلومات الداخلية، باستغلال السرعة والتعقيد التكنولوجي للحصول على مزايا غير عادلة في الأسواق المالية.

المطلب الثاني: الجرائم الإلكترونية :

تعد الجريمة الإلكترونية، من الجرائم التي استحضرتها الممارسة السيئة للثروة التكنولوجية والمعلوماتية، وفي هذا المطلب سنتحدث عن مفهوم الجريمة الإلكترونية وأنواعها وخصائصها.

الفرع الأول: مفاهيم الجريمة الإلكترونية

- أدت الحداثة التي تتميز بها الجريمة الإلكترونية واختلاف النظم القانونية والثقافية بين الدول إلى اختلاف في مفهوم الجريمة الإلكترونية من بينها¹:

¹ Author: Michael Levi

Book: "The Phantom Capitalists: The Organization and Control of Long-Firm Fraud"

Publisher: Palgrave Macmillan

Page: Chapter 3

- حسب اللجنة الأوروبية فإن مصطلح الجريمة الإلكترونية يضم كل المظاهر التقليدية للجريمة مثل الغش وتزييف المعلومات، ونشر مواد إلكترونية ذات محتوى مخل بالأخلاق أو دعوى لفتن طائفية.
- حسب وزارة العدل في الولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت الجريمة عبر الإنترنت بأنها «أي جريمة لفاعلها معرفة فنية بتقنية الحاسبات تمكنه من ارتكابها.»
- حسب منظمة التعاون الاقتصادي للجريمة المرتكبة عبر الإنترنت «هي كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرح به، يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات ونقلها.»

الفرع الثالث : خصائص وسمات الجرائم الإلكترونية

- سهولة ارتكاب الجريمة بعيدا عن الرقابة الأمنية، فهي ترتكب عبر جهاز الكمبيوتر مما يسهل تنفيذها من قبل المجرم دون أن يراه أحد أو يكتشفه².
- صعوبة التحكم في تحديد حجم الضرر الناجم عنه قياسا بالجرائم الإلكترونية فالجرائم الإلكترونية تتنوع بتنوع مرتكبيها وأهدافهم وبالتالي لا يمكن تحديد حجم الأضرار الناجمة عنها.
- مرتكبها من بين فئات متعددة تجعل من التنبؤ بالمشتبه بهم أمرا صعبا أعمارهم تتراوح غالبا ما بين (18 إلى 48 سنة).
- تنطوي على سلوكيات غير مألوفة عن المجتمع.
- اعتبارها أقل عنفا في التنفيذ فهي تنفذ بأقل جهد ممكن مقارنة بالجرائم التقليدية، لأن المجرم عند تنفيذه لمثل هذه الجرائم لا يبذل جهدا فهي تطبق على الأجهزة الإلكترونية وبعيدا عن أي رقابة مما يسهل القيام بها.
- جريمة عابرة للحدود لا تعترف بعنصر المكان والزمان فهي تتميز بالتباعد الجغرافي واختلاف التوقيتات بين الجاني والمجني عليه، فالسهولة في حركة المعلومات عبر أنظمة التقنية

¹ "أخطأ القراصنة فماتت المريضة.. أول حادثة قتل بسبب هجوم إلكتروني". www.aljazeera.net. مؤرشف من الأصل في 03-05-2024.

اطلع عليه بتاريخ 2024-05-21.

² السعيد عميور، مرجع سابق، ص 3.

الحديثة جعل بالإمكان ارتكابها عن طريق حاسوب موجود في دولة معينة بينما يتحقق الفعل الإجرامي في دولة أخرى.

• سهولة إتلاف الأدلة من قبل الجناة، فالمعلومات المتداولة عبر الإنترنت على هيئة رموز مخزنة على وسائط تخزين ممغنطة وهي عبارة عن نبضات إلكترونية غير مرئية مما يجعل أمر طمس ومحو الدليل أمر سهل.

الفرع الرابع : أهداف الجرائم الإلكترونية

• التمكين من الوصول إلى المعلومات بشكل غير قانوني كسرقة المعلومات أو حذفها وإطلاع عليها¹.

• التمكن من الوصول بواسطة الشبكة العنكبوتية إلى الأجهزة الخادمة الموفرة للمعلومات وتعطيلها أو التلاعب بمعطياتها مثل أداة المسح (nc) وتدعى سكينه الجيش السويسري في مجموعة أدوات الأمن بحيث تقدم هذه الاداة خدمة مسح قوية للبروتوكول الافتراضي وتنفذ بالشكل netcat وأيضا البروتوكول النقل tcp ولمسح هذا البروتوكول يجب إضافة المعامل u-2 netcat أداة المسح (strobe) تستخدم لمسح منفذ بروتوكول النقل المضمن tcp.

• الحصول على المعلومات السرية للجهات المستخدمة للتكنولوجيا كالبانوك والمؤسسات والحكومات والأفراد والقيام بتهديدهم إما لتحقيق هدف مادي أو سياسي،

• الكسب المادي أو المعنوي أو السياسي غير المشروع مثل تزوير بطاقات الائتمان وسرقة الحسابات المصرفية.

ملخص الفصل الاول:

¹ عميور السعيد , المرجع سابق، ص 04

الجرائم الاقتصادية تمثل تحديًا كبيرًا يواجه الأنظمة القانونية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم، حيث تؤثر سلباً على التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي. تشمل هذه الجرائم مجموعة واسعة من الأفعال غير القانونية التي تهدف إلى تحقيق مكاسب مالية بطرق غير مشروعة، مثل الاحتيال والاختلاس وغسل الأموال والتهرب الضريبي والرشوة. هذه الجرائم تنشأ نتيجة عدة عوامل، من بينها نقص العدالة الاجتماعية، والتطور التكنولوجي الذي يتيح فرصاً جديدة لارتكاب الجرائم بطرق أكثر تعقيداً، والفساد الإداري، وضعف القوانين والتشريعات. تأثير هذه الجرائم يمتد ليشمل الاقتصاد الوطني من خلال التسبب في خسائر مالية ضخمة وتعطيل التنمية الاقتصادية، كما يؤثر سلباً على المجتمع بزيادة معدلات الفقر والبطالة وتآكل الثقة في النظام القانوني والقضائي. لمكافحة هذه الجرائم، تسعى الدول إلى تعزيز التشريعات وتطوير التكنولوجيا وتعزيز التعاون الدولي، بالإضافة إلى نشر الوعي.

•

الفصل الثاني:

السياسات الجنائية الجديدة
واثرها على الجرائم
الاقتصادية

تمهيد:

في ظل التطورات السريعة في التكنولوجيا والاقتصاد العالمي، أصبحت الجرائم الاقتصادية تحدياً كبيراً يواجهه العديد من الدول. تتنوع هذه الجرائم من الاحتيال المالي إلى غسيل الأموال وسرقة الملكية الفكرية، مما يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام. لمواجهة هذا التحدي، تعتبر السياسات الجنائية الجديدة أداة أساسية. تهدف هذه السياسات إلى تشديد الرقابة، وتعزيز التشريعات، وتحسين التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة والاقتصادية. يتطلب هذا الأمر تحديث الأنظمة القانونية والجنائية لتكون أكثر فعالية وفعالية في مواجهة التحديات الحديثة التي تواجهها المجتمعات اليوم.

المبحث الاول: التشريعات المصادقة لمكافحة الجرائم الاقتصادية

في إطار جهود مكافحة الدول للجريمة، بادرت إلى ابتكار ورصد وسائل مميزة أهمها القوانين ذات الطبيعة الجزائية والعقابية، إلا أن السياسة الجنائية أوسع وأهم من القانون الجزائي نفسه، ولهذا يمكن القول بأن السياسة الجنائية ذات أهمية عظمى في أي بلد، وعلى ضوء ذلك قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب الإطار التشريعي للسياسة الجنائية وذكر الاتفاقيات الدولية من أجل إبراز آليات تعزيز الشفافية وتقوية الرقابة على الجرائم الاقتصادية.

المطلب الاول: الإطار التشريعي للسياسة الجنائية

نتطرق في إطار هذا المطلب إلى كل من مفاهيم السياسة الجنائية ضمن "الفرع الأول" ثم تحديد السياسة الجنائية كعامل من عوامل الاجرام ضمن "الفرع الثاني" وتحديد خصائص السياسة الجنائية ضمن " الفرع الثالث"

الفرع الأول: مفاهيم السياسة الجنائية

يقوم مصطلح السياسة الجنائية في المجال القانوني، بتبيان ورسم المبادئ التي ينبغي انتهاجها في تحديد ما يعتبر جريمته وفي اتخاذ التدابير المانعة والعقوبات المقررة لها¹. وقد عرفها الفيلسوف الألماني "فويرباخ" بأنها الخطوط العامة التي تحدد اتجاه المشرع الجنائي، والسلطات القائمة على تطبيق التشريع وتنفيذه من أجل تحقيق الدفاع الاجتماعي.

وقد تبلورت فكرة السياسة الجنائية أكثر فأكثر ب بروز مدرسة الدفاع الاجتماعي بزعامة "مارك أنسل" والذي عرفها بأنها" علم وفن غايتهم صياغة قواعد وضعية في ضوء معطيات العلوم الجنائية بغية التصدي للجريمة"².

وعرفها الأستاذ "رمسيس بنهام"³: بأنها فرع من فروع المعرفة يحدد الأصول الواجب إتباعها للوقاية من الإجرام بتدابير تتخذ سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي، والمبادئ اللازمة للسير عليها في معاملة المجرمين تفاديا لإجرامهم من جديد".

كما عرفها الأستاذ فتحي سرور⁴ على أنها "هي التي تضع القواعد التي تحدد على ضوءها صياغة نصوص القانون الجنائي سواء فيما يتعلق بالتجريم أو الوقاية من الجريمة أو معالجتها، وبعبارة أخرى أن السياسة الجنائية هي التي تبين المبادئ اللازمة للسير عليها في تحديد ما يعتبر جريمة واتخاذ التدابير المانعة والعقوبات المقررة لها.

أما السياسة الجنائية كمفهوم إجرائي فهي " تلك الأفكار والمبادئ التي تحددها الدولة أو السلطة هدف توجيه القانون سواء في مرحلة إنشائه أو في مرحلة تطبيقه في إطار التوجه السياسي للدولة⁵.

مما سبق يمكن القول أن السياسة الجنائية هي مجموع المبادئ والأهداف والوسائل المستخدمة من طرف السلطات العمومية للكفاح ضد الجريمة، أو هي مجموع الأسس النظرية والعلمية والآليات القانونية التي تضمن تفعيل منظومة مكافحة الجريمة، بغرض الوقاية والتقليل من الانحراف، والقضاء على الأشكال الخطيرة من الإجرام. ويكون ذلك

¹ أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، س، 1972 دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص 17.

² مصطفى العوجي، دروس العلم الجنائي، مؤسسة نوفل، بيروت، 1980، ص 12.

³ رمسيس بنهام، التجريم تكويناً وتقويماً، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص 265.

⁴ أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

⁵ فتوح عبد الله الشاذلي، علم الإجرام العام، س، 2002 دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 286.

باعتقاد وسائل لا تقوم على أساس فكرة العقاب أو الجزاء الذي لا يعتبر هدفا من أهداف السياسة الجنائية، وإنما وسيلة لتحقيق الأمن والسلم المدني داخل المجتمع الإنساني.

الفرع الثاني : السياسة الجنائية كمعامل من عوامل الاجرام :

اعتبر الأستاذ "فتوح عبدالله الشاذلي"¹ السياسة الجنائية عاملا من عوامل الإجرام نظرا لفشل واضيعيها في ضبط وتسخير الوسائل الملائمة للوقاية والحد من الانحراف، وتبعاً لذلك تعتبر السياسة الجنائية ذات صلة غير مباشرة بتطور الجريمة نظراً لقلة فاعليتها وعدم نجاعة وسائلها، مما يقتضي إعادة النظر فيها بصفة جذرية، وإعادة صياغة مختلف المبادئ والأصول التي تقوم عليها، بدءاً بسياسة التجريم والعقاب ووصولاً إلى تحديد نطاق الوقاية، وتحديد دور القضاء الجنائي وكذا السجون والمؤسسات العقابية على أسس نظرية وعلمية حديثة.

وما يؤكد صدق هذا الرأي هو الارتفاع المقلق في معدلات الإجرام مع غياب الإحساس بالعدالة، ولعل معالجة الإشكال تقتضي رسم الحدود المألوفة التي ينبغي أن تتحرك في إطارها سلطة الدولة لتطوير قواعد العدالة الجنائية، وتحقيق النتائج التي يصبو إليها هذا التطوير مما يخدم مصلحة الجماعة.

وكذلك نرى أنها توجه المشرع إلى وضع استراتيجية مستقبلية لمكافحة الإجرام، وذلك عن طريق رسم المبادئ العامة في مجال التجريم والعقاب، وبالتالي فالسياسة الجنائية بهذا المعنى تدل على رسم التصور الدافع لحماية الفرد والمجتمع مع تحديد الأهداف التي يتعين إنجازها لتأمين هذه الحماية، وذلك ضمن السياسة العامة للدولة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية². وفقاً لبرنامج شامل تسطره الدولة بناءً على رؤية استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لها، وكذا التطورات الحاصلة في السياسة الجنائية الدولية، لتعيد الدولة من خلاله تقييم الحلول المعتمدة واعتماد الأكثر نجاعة انطلاقاً من الخصوصية التي تتمتع بها كل دولة³.

والسائد في الوقت الحاضر أن السياسة الجنائية لا تقتصر على مواجهة الجريمة بين التشريعات العقابية وتشديد العقوبات، بل تجاوز الأمر إلى الاهتمام بالأسباب والعوامل للوصول إلى الوسيلة المناسبة للتصدي لها والحد من انتشارها، لأن التشريع العقابي فضلاً عن طبيعته الفقهية التي تقتضي تكوين المشتغلين به فله طبيعة اجتماعية "علم اجتماعي"،

¹ فتوح عبد الله الشاذلي، نفس المرجع، نفس الصفحة.

² أسامة صلاح محمد بهاء الدين، مكانة الإصلاح وإعادة التأهيل في السياسة الجنائية المعاصرة، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين- جامعة التنمية البشرية، العراق، د عدد، د س، ص 7.

³ سعداوي محمد صغير، عقوبة العمل للنفع العام، ط 01، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص 11.

يدخل ضمن مجموعة العلوم الجنائية التي تبحث في الأسباب والعوامل وأيضا رسم سبل العلاج¹.

الفرع الثالث : خصائص السياسة الجنائية

سبق وأن ذكرنا أن السياسة الجنائية هي عبارة عن برنامج شامل تسطره الدولة بناء على رؤية استراتيجية من خلال تقييم الحلول المعتمدة والأكثر نجاعة، وبالتالي فإن الاستراتيجية المتبعة لمنع الجريمة ونجاح تلك الاستراتيجية في وظيفتها يتطلب أن تمتاز بالخصائص التالية:

أ- الشمول والتكامل:

الشمول: ويقصد به تطبيق الاستراتيجية على جميع مجالات السياسة الجنائية، بالتجريم والعقاب والمنع.

التكامل: ويعني به وجوب اتفاقها السياسة الجنائية مع الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ب- الغائية ونسبية:

الغائية: تكمن في الأهداف التي يجب على السياسة الجنائية تحديدها، تحديدا دقيقا ليتم بلوغها في مجالات التجريم والعقاب والمنع.

النسبية: بما أن الجريمة ظاهرة اجتماعية تتأثر في أسبابها بالبيئة والظروف الاجتماعية المختلفة، ومن ثم فإن السياسة الجنائية لدولة معينة قد لا تصلح في دولة أخرى.

ج- الطابع السياسي وخاصة التطور:

الطابع السياسي: أي أن الوضع السياسي القائم في الدولة ومن وراء الحالة الفكرية والإيديولوجية والدينية هو الذي يوجب الإطار العام للسياسة الجنائية.

خاصية التطور: السياسة الجنائية ليست جامدة بل إنها تتطور بحكم تأثرها بالعوامل التي تتحكم في تحديدها، وعلى رأس هذه العوامل الاختيارات السياسية للدولة والمشكلات التي تصادف المجتمع والتغيرات التي تلحقه وهي كلها تتميز بالتطور².

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية في السياسات الجنائية الجديدة لمكافحة الجرائم الاقتصادية

في هذا المطلب نذكر الاتفاقيات على فروع كالآتي:

الفرع الأول: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)

¹ أسامة صلاح محمد بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص 09.

² حمد فتحي سرور، المشكلات المعاصرة للسياسة الجنائية، مجلة القانون و الاقتصاد للبحوث القانونية و الاقتصادية، العيد المؤي لكلية الحقوق جامعة القاهرة ، مصر، عدد خاص، دس، ص3.

هي إطار دولي شامل تم اعتماده عام 2003 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الفساد في جميع أشكاله، بما في ذلك الفساد السياسي والإداري والاقتصادي. من أهم نتائج UNCAC¹:

- ✓ تعزيز التعاون الدولي: UNCAC تشجع على تبادل المعلومات والتعاون الدولي في مكافحة الفساد والجرائم المالية.
- ✓ تعزيز النزاهة والشفافية: تشجيع الدول على تحسين النظم القانونية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في القطاعات الحكومية والخاصة.
- ✓ تعزيز مساءلة الفاعلين: إنشاء آليات لمحاسبة المسؤولين عن الفساد والجرائم المالية.

الفرع الثاني: اتفاقية منع غسل الأموال (AML)

- اتفاقية منع غسل الأموال تهدف إلى منع استخدام الأموال المتحركة من الأنشطة الإجرامية. أهم نتائج AML تشمل²:
- ✓ التعاون الدولي في التحقيقات: تعزيز التعاون بين الدول لتتبع وتجميد الأصول المالية المتحركة ذات أصل جنائي.
- ✓ تعزيز الرقابة المالية: إقامة نظم للرقابة المالية والتقنية لمنع تدفق الأموال غير الشرعية.
- ✓ تشجيع الإبلاغ المالي الدولي: تعزيز آليات الإبلاغ المالي لتحسين اكتشاف ومكافحة عمليات غسل الأموال.

الفرع الثالث: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNTOC)

- تركز على مكافحة الجريمة المنظمة على نطاق دولي، مما يشمل الجرائم الاقتصادية والمالية المرتبطة بها. أهم نتائج UNTOC³:

¹ □ United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2004). *United Nations Convention against Corruption*. Vienna: United Nations Publications.

Sherman, L. W., & Buerger, M. E. (Eds.). (2014). *The Social Dynamics of Financial Fraud*. New York: Springer.

² □ Financial Action Task Force (FATF). (2012). *International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation*. Paris: FATF.

Zagaris, B. (Ed.). (2014). *International White Collar Crime: Cases and Materials*. New York: Cambridge University Press.

³ □ United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2000). *United Nations Convention against Transnational Organized Crime and its Protocols*. Vienna: United Nations Publications.

Siegel, D. (2013). *Transnational Organized Crime: An Overview from Six Continents*. Thousand Oaks, CA: SAGE Publications.

✓ تعزيز التعاون الدولي: توفير إطار قانوني لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة.

✓ تعزيز التشريعات الوطنية: تشجيع الدول على تحسين تشريعاتها الوطنية لمكافحة الجرائم المالية والاقتصادية.

✓ تطوير القدرات الوطنية: دعم الدول في بناء قدراتها الوطنية لمكافحة الجرائم المالية والتحقيق فيها.

المطلب الثالث: اليات تعزيز الشفافية وتقوية الرقابة على الجرائم الاقتصادية

نتطرق في إطار هذا المطلب إلى تحديد الآليات و المبادئ التي تساهم في تعزيز الشفافية والوقاية من الجرائم الاقتصادية وتقويتها.

الفرع الأول : الآليات و المبادئ التي تساهم في تعزيز الشفافية والوقاية من الجرائم الاقتصادية

1. **تعاون المواطنين والإبلاغ**: يجب أن يتعاون المواطنون مع الجهات المعنية والإبلاغ عن حالات الفساد. هذا يساهم في كشف الممارسات غير القانونية وتحقيق الشفافية

2. **خطة وطنية لمكافحة الفساد**: يجب وضع خطة وطنية تستهدف مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. هذه الخطة يجب أن تشمل استراتيجيات وأهداف محددة للحد من الفساد.¹

3. **رقابة مشددة على القطاع الخاص**: يجب تشديد الرقابة على القطاع الخاص والشركات للحد من انتشار الفساد. تطبيق معايير شفافية ومراقبة دورية يساهم في تحقيق ذلك.

الشفافية والوقاية من الفساد تعزز النزاهة وتحقق التنمية المستدامة .
يجب أن تكون هذه الآليات جزءاً من الجهود المستمرة لتحقيق مجتمع أكثر نزاهة وعدالة.

الفرع الثاني : تقوية الرقابة

هي جزء أساسي من تحقيق الفعالية والكفاءة في العمليات التشغيلية والمالية للمؤسسات .

دعونا نستعرض بعض النقاط المهمة لتقوية الرقابة

فهم أهمية الرقابة الداخلية:

■ تعتبر الرقابة الداخلية جانباً حاسماً في أي منظمة، بغض النظر عن حجمها أو صناعتها.

- تشمل السياسات والإجراءات والممارسات الموضوعة لضمان تحقيق الأهداف وحماية الأصول ومنع الاحتيال أو الأخطاء.

1. تحسين الأداء والكفاءة:

- تساهم المراجعة في تحسين الأداء والكفاءة في أنشطة الشركة.
- تقديم توصيات لتحسين العمليات والإجراءات يزيد من الإنتاجية.

2. تقوية الرقابة وإدارة المخاطر:

- تحليل الأنظمة والإجراءات وتحديد الفجوات والمخاطر المحتملة.
- تطوير استراتيجيات للتعامل مع هذه المخاطر.

3. ضمان الامتثال والمطابقة:

- تضمن الرقابة الداخلية أن الشركة تلتزم بالقوانين والتنظيمات المحلية والدولية.
- تحقق من تنفيذ المعايير والسياسات بشكل صحيح وموثوق.

4. تحقيق الاستقلالية والشفافية:

- تعزز من الثقة لدى أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

5. تقديم التوجيه والتحسين المستمر:

- توفر توجيهًا وتحليلًا مستمرًا للأداء والعمليات.
- تساعد في تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل أكثر فعالية.

باختصار، تعد المراجعة جزءًا لا يتجزأ من عمليات الشركة التشغيلية، وتساهم بشكل كبير في تحسين الأداء وإدارة المخاطر وضمان الامتثال، مما يساهم في تعزيز نجاح واستمرارية الشركة في السوق¹.

المبحث الثاني: تداعيات الجرائم الاقتصادية وسبل مكافحتها

في هذا المبحث سوف ندرس تداعيات الجرائم الاقتصادية وسبل مكافحتها في ثلاث مطالب والمتمثلة في المطلب الأول الاثر على الثقة في النظام المالي، والمطلب الثاني التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، والمطلب الثالث سياسات الوقاية والرقابة بخصوص الجرائم الاقتصادية.

المطلب الأول: الاثر على الثقة في النظام المالي

¹ مراد ماشوش , الجرائم الاقتصادية وسبل مكافحتها , أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام، تخصص قانون عام اقتصادي , جامعة غرداية، الجزائر، السنة الجامعية: 2019/2020، ص 239.

يلعب القطاع المالي دوراً حاسماً في اقتصادنا، حيث يعمل بمثابة العمود الفقري للشركات والأفراد وحتى الحكومات. ومع ذلك، لكي يعمل هذا القطاع بفعالية، فإن الثقة أمر ضروري. الثقة هي الأساس الذي تُبنى عليه المؤسسات والأسواق المالية، مما يمكن المستثمرين والعملاء وأصحاب المصلحة الآخرين من الثقة في النظام. وبدون الثقة، سيعاني القطاع المالي من عدم اليقين وعدم الاستقرار، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد ككل.

1. دور الثقة في المؤسسات المالية:

وتشكل الثقة أهمية بالغة بشكل خاص في المؤسسات المالية، مثل البنوك والاتحادات الائتمانية، حيث يقوم الأفراد بإيداع أموالهم التي حصلوا عليها بشق الأنفس ويعتمدون على هذه المؤسسات لحماية مدخراتهم وتنميتها. يحتاج العملاء إلى الثقة في أن أموالهم آمنة وأن المؤسسة ستفي بالتزاماتها. وتسمح هذه الثقة بالسير السلس للمعاملات المالية وأنشطة الإقراض والاستثمار.

2. ثقة المستثمرين واستقرار السوق:

الثقة لها نفس القدر من الأهمية في الأسواق المالية، حيث يقوم المستثمرون بشراء وبيع الأوراق المالية، مثل الأسهم والسندات. يحتاج المستثمرون إلى الثقة في أن السوق عادلة وشفافة وخالية من التلاعب. وتشجعهم هذه الثقة على المشاركة، مما يوفر رأس المال اللازم للشركات لتنمو وتتوسع. وبدون الثقة، قد يتردد المستثمرون في الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض السيولة وتقلبات السوق.

3. الأطر التنظيمية لتعزيز الثقة:

ولضمان الثقة في القطاع المالي، يتم وضع الأطر التنظيمية لوضع القواعد والمعايير التي يجب على المؤسسات والمشاركين في السوق الالتزام بها. وتهدف هذه اللوائح إلى حماية المستهلكين، والحفاظ على سلامة السوق، وتخفيف المخاطر النظامية.

4. بناء الثقة من خلال الممارسات الأخلاقية:

وبالإضافة إلى الأطر التنظيمية، ينبغي للمؤسسات المالية إعطاء الأولوية للممارسات الأخلاقية لبناء الثقة والحفاظ عليها. ويشمل ذلك العمل بما يحقق مصلحة العملاء، وتقديم مشورة دقيقة وغير متحيزة، وضمان ممارسات الإقراض العادلة والمسؤولة. ومن خلال القيام بذلك، يمكن للمؤسسات إثبات التزامها بالجدارة بالثقة وتعزيز العلاقات طويلة الأمد مع عملائها.

5. تبني التكنولوجيا لتعزيز الثقة:

لقد أحدثت التكنولوجيا ثورة في القطاع المالي، حيث أتاحت إجراء معاملات أسرع وأكثر ملاءمة. ومع ذلك، فقد جلبت أيضاً تحديات جديدة فيما يتعلق بالثقة. ويتعين على المؤسسات المالية أن تتبنى التكنولوجيا في حين تعمل أيضاً على معالجة المخاوف المتعلقة بخصوصية البيانات، والأمن السيبراني، والتحيز الخوارزمي. إن التأكيد على أهمية التدابير الأمنية القوية وشفافية الخوارزميات يمكن أن يساعد في بناء الثقة مع العملاء والمستثمرين.

6. تثقيف المستهلكين حول الثقافة المالية:

تلعب المعرفة المالية دوراً حيوياً في بناء الثقة. عندما يكون لدى الأفراد فهم أفضل للمفاهيم والمنتجات المالية، يمكنهم اتخاذ قرارات مستنيرة وحماية أنفسهم من المخاطر المحتملة. يجب على المؤسسات المالية الاستثمار في المبادرات التعليمية، وتوفير الموارد والتوجيه لتعزيز الثقافة المالية بين عملائها. وهذا من شأنه تمكين الأفراد وتعزيز الثقة في القطاع المالي.

الثقة هي ركيزة أساسية للقطاع المالي. فهو ضروري لحسن سير العمل في المؤسسات المالية والأسواق، وثقة المستثمرين، والاستقرار الاقتصادي الشامل. ولبناء الثقة والحفاظ عليها، فإن الأطر التنظيمية، والممارسات الأخلاقية، وتبني التكنولوجيا، وتعزيز الثقافة المالية، كلها عناصر بالغة الأهمية. ومن خلال إعطاء الأولوية للثقة، يمكن للقطاع المالي أن يستمر في الازدهار والمساهمة في نمو وازدهار الاقتصادات في جميع أنحاء العالم¹.

المطلب الثاني : التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية

فيما يتعلق بالتداعيات الاجتماعية والاقتصادية للجرائم الاقتصادية، يمكن أن نلقي نظرة على بعض النقاط المهمة

الفرع الأول: التداعيات الاجتماعية للجرائم الاقتصادية

الجرائم الاقتصادية تُحدث اضطرابات كبيرة في البنية الاجتماعية لأي مجتمع. تشمل التداعيات الاجتماعية ما يلي:

1. تفشي الفساد وانعدام الثقة:

تؤدي الجرائم الاقتصادية إلى تفشي الفساد وانعدام الثقة بين المواطنين والحكومة، مما يعرقل التنمية الاجتماعية².

2. زيادة معدلات الفقر والبطالة:

¹ <https://fastercapital.com/arabpreneur/>

² Rose-Ackerman, S. (1999). *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform*. Cambridge University Press.

تؤدي الجرائم الاقتصادية إلى سوء توزيع الثروة، مما يزيد من معدلات الفقر والبطالة¹.

3. تدهور الخدمات العامة:

تنخفض جودة الخدمات العامة مثل التعليم والصحة نتيجة للفساد والاختلاس².

الفرع الثاني: التداعيات الاقتصادية للجرائم الاقتصادية

الجرائم الاقتصادية تضر بشكل مباشر وغير مباشر بالاقتصاد الوطني والعالمي. تشمل التداعيات الاقتصادية ما يلي:

✓ انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر

✓ تؤدي الجرائم الاقتصادية إلى خلق بيئة غير مستقرة، مما يثني المستثمرين الأجانب عن الاستثمار.

✓ تدمير الثقة في الأسواق المالية

✓ تؤدي الجرائم الاقتصادية مثل التلاعب في الأسواق وغسيل الأموال إلى فقدان الثقة في الأسواق المالية.

✓ إعاقة التنمية الاقتصادية

تعيق الجرائم الاقتصادية النمو الاقتصادي المستدام من خلال تقليل الإيرادات الحكومية اللازمة للاستثمار في البنية التحتية.

الفرع الثالث: التداعيات القانونية للجرائم الاقتصادية

تفرض الجرائم الاقتصادية تحديات كبيرة على النظم القانونية في الدول. تشمل التداعيات القانونية ما يلي:

1. ازدحام النظام القضائي

تؤدي زيادة الجرائم الاقتصادية إلى ازدحام المحاكم وتأخير العدالة.

2. تحديات تطبيق القانون

تواجه السلطات القانونية تحديات كبيرة في تتبع ومعاينة مرتكبي الجرائم الاقتصادية بسبب تعقيد هذه الجرائم

¹ Sachs, J. D. (2005). *The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time*. Penguin Books.

² Mauro, P. (1995). *Corruption and Growth*. The Quarterly Journal of Economics, 110(3), 681-712.

المطلب الثالث: سياسات الوقاية والرقابة بخصوص الجرائم الاقتصادية

نلاحظ من خلال الدراسة السابقة لسياسات الوقاية والرقابة بخصوص الجرائم الاقتصادية أنها سعت على المستوى الدولي التقليل من انتشار الجريمة من خلال بعث ورسائلها الآليات لمكافحتها

الفرع الأول : سياسات الوقاية من الجرائم الاقتصادية

1. التوعية والتثقيف

التوعية والتثقيف يلعبان دوراً مهماً في الوقاية من الجرائم الاقتصادية من خلال:
 ✓ برامج التوعية: تنفيذ برامج توعوية تهدف إلى نشر الوعي بين المواطنين والشركات حول مخاطر الجرائم الاقتصادية وكيفية تجنبها.
 ✓ التعليم والتدريب: إدراج مواضيع تتعلق بالجرائم الاقتصادية في المناهج الدراسية وتوفير دورات تدريبية متخصصة للموظفين في المؤسسات المالية.

2. تشديد التشريعات

تشديد التشريعات يُعد أداة فعالة في الوقاية من الجرائم الاقتصادية من خلال:
 ✓ سن قوانين صارمة: وضع قوانين وتشريعات تجرم مختلف أنواع الجرائم الاقتصادية وتحدد عقوبات رادعة.¹
 ✓ التحديث الدوري للقوانين: مراجعة وتحديث القوانين بانتظام لمواكبة التطورات التكنولوجية وأساليب الجرائم الجديدة.

3. تعزيز التعاون الدولي

التعاون الدولي مهم في الوقاية من الجرائم الاقتصادية عبر:
 ✓ اتفاقيات دولية: إبرام اتفاقيات دولية لتبادل المعلومات والتعاون في مجال مكافحة الجرائم الاقتصادية.
 ✓ مبادرات مشتركة: تنظيم مبادرات وبرامج مشتركة بين الدول لتعزيز القدرات في مكافحة الجرائم الاقتصادية.²

الفرع الثاني: سياسات الرقابة المتبعة بخصوص الجرائم الاقتصادية

1. استخدام التكنولوجيا الحديثة

التكنولوجيا الحديثة تعتبر من أهم أدوات الرقابة على الجرائم الاقتصادية من خلال:

¹ Levi, M. (2002). *The Organisation of Serious Crimes*. In Maguire, M., Morgan, R., & Reiner, R. (Eds.), *The Oxford Handbook of Criminology*. Oxford University Press.

² Stessens, G. (2000). *Money Laundering: A New International Law Enforcement Model*. Cambridge University Press.

✓ أنظمة المراقبة الإلكترونية: استخدام أنظمة المراقبة الإلكترونية لرصد المعاملات المالية واكتشاف الأنشطة المشبوهة.

✓ الذكاء الاصطناعي: تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضخمة وتحديد الأنماط التي تشير إلى وجود جرائم اقتصادية.¹

2. تعزيز الشفافية

✓ تعزيز الشفافية في العمليات المالية يساهم في الوقاية من الجرائم الاقتصادية من خلال:

✓ الإفصاح المالي: فرض قوانين تتطلب الإفصاح الكامل والدقيق عن العمليات المالية للشركات والمؤسسات.

✓ تطبيق معايير الحوكمة: اعتماد معايير الحوكمة الجيدة التي تضمن الشفافية والنزاهة في الإدارة المالية.

3. التعاون بين المؤسسات

التعاون بين المؤسسات المالية والحكومية ضروري لضمان الرقابة الفعالة على الجرائم الاقتصادية من خلال:

✓ تبادل المعلومات: إنشاء شبكات لتبادل المعلومات بين المؤسسات المالية والجهات الرقابية.

✓ التنسيق بين الجهات الرقابية: تعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية على المستوى الوطني والدولي لضمان فعالية الرقابة.

المبحث الثالث: التحديات والافاق التكنولوجية

تعتبر الجرائم الاقتصادية من أخطر التحديات التي تواجه الأنظمة القانونية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وتتضمن هذه الجرائم مجموعة واسعة من الأفعال غير القانونية التي تهدف إلى تحقيق مكاسب مالية بطرق غير مشروعة، مثل الاحتيال، الاختلاس، غسل الأموال، والرشوة. في مواجهة هذه الجرائم، وضعت الدول سياسات جنائية تهدف إلى مكافحتها والحد من تأثيرها السلبي على الاقتصاد والمجتمع.

ورغم الجهود المبذولة، فإن تنفيذ هذه السياسات الجنائية يواجه العديد من التحديات المعقدة التي سنتناولها في هذا المطلب

المطلب الأول: تحديات تنفيذ السياسات الجنائية

نتطرق في إطار هذا المطلب إلى تحديد السياسة الجنائية وتنفيذها التي بدورها تؤثر على الحد وقمع الجريمة الاقتصادية.

الفرع الأول: تنفيذ السياسة الجنائية

يشكل تحديا هاما في مجتمعاتنا العربية: دعوني ألقى نظرة على بعض الجوانب المتعلقة بالسياسة الجنائية¹.

1. التأصيل المفاهيم والقانوني للسياسة الجنائية

- السياسة الجنائية تعتبر جزءاً من السياسات الحكومية الوطنية والدولية، تهدف إلى تحقيق الشروط الضرورية للنماء والاستقرار والتطور في المجتمع.
- يجب أن تكون السياسة الجنائية قائمة على القواعد الجنائية وملاءمتها مع أهداف مكافحة الظاهرة الإجرامية وتحقيق الأمن القانوني والقضائي.

2. مرتكزات السياسة الجنائية

- تشمل السياسة الجنائية مجموعة من الوسائل التي يمكن اتخاذها لمكافحة الجريمة، مثل تحديد ما هي الجرائم وتحديد العقوبات المناسبة.
- يجب أن تكون السياسة الجنائية مبنية على البحث العلمي والتجارب العملية لتحقيق أفضل النتائج.

3. العقوبات البديلة

- تعتبر العقوبات البديلة خياراً مهماً للتعامل مع الجرائم.
- تشمل العقوبات البديلة مثل الإفراج المشروط، والخدمة المجتمعية، والتوجيه والإصلاح.

4. التطور السريع للتكنولوجيا

- مع تقدم التكنولوجيا، يصبح من الصعب مواكبة التهديدات الجديدة والتحديات المستمرة².
- يجب أن تكون الأنظمة قادرة على التكيف والتحسين باستمرار.

5. التشفير والخصوصية:

- استخدام التشفير يجعل من الصعب تتبع الأنشطة الاقتصادية الغير قانونية.

¹ مختار شبلي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² نسرين عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 19.

- يجب العثور على توازن بين الخصوصية والأمان.
- 6. **التعاون الدولي:**
 - الجرائم الاقتصادية تعبر الحدود، ويجب تعزيز التعاون الدولي لمكافحتها.
 - تبادل المعلومات والتعاون في التحقيقات يعد تحديًا.
- 7. **التحقق من الهوية الرقمية:**
 - يمكن استخدام تحليل الـ DNA لتحديد هويات الجناة والضحايا.
 - تقنية مهمة في حل الجرائم وتوجيه التحقيقات.
- 8. **التحليل البيانات المالية والتدقيق الرقمي:**
 - يمكن استخدام تحليل البيانات المالية لاكتشاف الاختلالات والتلاعب في الحسابات.
 - يساعد التدقيق الرقمي في التحقق من صحة العمليات المالية وتحديد الاحتيال.
- 9. **التقنيات البلوكتشين والعقود الذكية:**
 - تساهم التقنيات البلوكتشين في تحقيق الشفافية وتأمين العمليات المالية.
 - يمكن استخدام العقود الذكية لتنفيذ العقود المالية بشكل آمن وآلي.

المطلب الثاني: آفاق استخدام التكنولوجيا في مكافحة الجرائم الاقتصادية:

1. **الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات:**
 - يُعد الذكاء الاصطناعي أداة فعالة في مكافحة الجرائم الاقتصادية. يستخدم لتحليل البيانات الكبيرة وكشف الأنماط الاقتصادية غير المشروعة.
 - يمكن للذكاء الاصطناعي التنبؤ بالتلاعب المالي واكتشاف الغش والاحتيال.
2. **تقنية بصمات الأصابع والتعرف على الوجوه:**
 - يمكن استخدام تقنية بصمات الأصابع والتعرف على الوجوه لتحديد هويات المشتبه بهم وتتبع أنشطتهم المالية.
 - تساعد هذه التقنيات في تحديد الجرائم المالية وتقديم الأدلة للتحقيقات.
3. **تحليل البيانات المالية والتدقيق الرقمي:**
 - يمكن استخدام تحليل البيانات المالية لاكتشاف الاختلالات والتلاعب في الحسابات.
 - يساعد التدقيق الرقمي في التحقق من صحة العمليات المالية وتحديد الاحتيال.
4. **التقنيات البلوكتشين والعقود الذكية:**
 - تساهم التقنيات البلوكتشين في تحقيق الشفافية وتأمين العمليات المالية¹.
 - يمكن استخدام العقود الذكية لتنفيذ العقود المالية بشكل آمن وآلي.
5. **التحقق الرقمي والتحليل الجنائي الرقمي:**

¹ محمد شيبلي , مرجع سبق ذكره ص 30 .

- يمكن استخدام التحقق الرقمي للتحقق من هويات الأشخاص ومصادر الأموال.
- يساعد التحليل الجنائي الرقمي في تتبع الأموال وكشف الجرائم المالية.

ملخص الفصل الثاني :

تعد السياسات الجنائية الجديدة أداة حيوية في مكافحة الجرائم الاقتصادية التي تتسم بتعقيداتها العالية وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد والمجتمع. تتضمن هذه السياسات مجموعة من التدابير القانونية والإجرائية التي تهدف إلى الوقاية من الجرائم الاقتصادية والحد منها ومعاقبة مرتكبيها بفعالية. تطورت هذه السياسات استجابة للتغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية، والتي وفرت بدورها أدوات جديدة لارتكاب الجرائم بطرق يصعب اكتشافها ومكافحتها.

من بين السياسات الجنائية الجديدة، نجد التشديد على التشريعات القائمة وإدخال قوانين جديدة تهدف إلى سد الثغرات القانونية التي كانت تستغل من قبل المجرمين الاقتصاديين. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز التعاون الدولي من خلال إبرام اتفاقيات ومعاهدات تسهل تبادل المعلومات والخبرات بين الدول، مما يساهم في تعقب الجناة عبر الحدود ومحاكمتهم بفعالية.

كما تشمل السياسات الجديدة استخدام التقنيات الحديثة في مجالات التحقيق والمراقبة والكشف عن الجرائم الاقتصادية. هذه التقنيات تساعد على تحليل البيانات المالية الكبيرة وتحديد الأنماط المشبوهة، مما يبدد من فاعلية عمليات الكشف، والدع

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستي لموضوع الجريمة الاقتصادية والتي تمحورت حول الإطار المفاهيم للجريمة وآليات الرقابة والحماية منها، حيث خلصت الدراسة للنتائج التالية: خصوصية الجريمة الاقتصادية من حيث الظهور باعتبارها تتعلق بعالم الاقتصاد كبيئة خاصة لها ظهرت ونمت فيها، كما أن ظهورها يمتد في جذور التاريخ كذلك من حيث المفهوم بحسب لنظام الاقتصادي المتبع وهذا ما أدى لعدم وضع تعريف محدد لها.

أن استغلال التكنولوجيا في الاقتصاد ومختلف تطوراتها الحاصلة كتكنولوجيا الإعلام والاتصال واستخدامات الحاسب الآلي جعلها ذات بعد دولي، كما جعلها في تطور دائم ومستمر، وهذا ما دفع الأسرة الدولية لضرورة إيجاد سبل التعاون والتنسيق فيما بينها ساء على الصعيد الوقائي أو الردعي.

كما ساهمت التطورات في تعدد صور الجريمة وتجدد أشكالها حيث صرنا نرى جرائم على غير سابقتها وارتقى تنفيذها بأحدث الوسائل وباحترافية كبيرة وهو ما يعرف بالجريمة المنظمة، كما أن مرتكبوها رجال المال والأعمال مثلاً.

أن من بين أسباب تناميها ما هو محلي (داخلي) مثل تدني المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من ضعف معدلات الادخار، وهجرة الأموال وارتفاع معدل البطالة ومنا ما هو على المستوى الدولي كانهفتاح الأسواق مثلاً وتحرير التجارة الخارجية، ولعل أبرز عامل هو قلة الوسائل المستحدثة لتعزيز مكافحتها.

أن مخاطر الجريمة الاقتصادية لا تعد ولا تحصى لما لها من آثار على الميادين الاقتصادية كـ (الضرر على الدخل الوطني، انخفاض العملة، ارتفاع معدل البطالة الاجتماعية (تشجيع الدخول لعالم الإجرام، تشويه منظومة القيم الاجتماعية، والسياسية (اعتلاء مرتكبوها مراكز مرموقة في السلطة وسيطرتهم على أجهزة القضاة،

أن الدول وعبر المنظمات والاتفاقيات تبذل اجتهادات حديثة ومساعي حثيثة من اجل مواصلة التصدي لاستفحال هذا النوع من الجرائم الذي نخر كبرى اقتصاد وعرضها لمراحل متفاوتة من الركود وأحل بها عديد الأزمات، وفي سبيل ذلك نذكر اتفاقية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على المستوى الدولي، أم في المستوى المحلي أنه تم إنشاء هيئة لمكافحة الفساد والوقاية منه بموجب القانون 06-01 بتاريخ 20/02/2006 ونستنتج كذلك أن نقل جرائم الفساد من قانون العقوبات إلى قانون الوقاية من الفساد ومكافحته ما هو إلى تمييز أردته المشرع الجزائري أن يخصصها به عن الجرائم الأخرى.

وأن من أهم الميكانيزمات المعتمدة من قبل المشرع لمكافحة الجريمة الاقتصادية تتجلى في الآليات البنكية من خلال إنشاء خلية الاستعلام المالي وإنشاء اللجنة المصرفية كنوع من الرقابة والمهام الضبطية على عمل البنوك والمؤسسات المالية ومدى احترامها للأحكام التشريعية، وآليات إدارية ومن خلال تشكيل مجلس المحاسبة من أجل مراقبة الأموال العامة للدولة، وإنشاء هيئة مكافحة الفساد كدابر وقائي، وأخرى قضائية تتمثل في إجراءات التحقيق وتحريك الدعاوى العمومية.

التوصيات:

وحيث لا بد من الإقرار بالجهود المضنية في سبيل مكافحة تفشي هذه الظاهرة وتقليل نسبها سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيد المحلي الداخلي، إلا أنها غير كافية لتحقيق الهدف المنشود وهذا ما أوجب اقتراح توصيات في هذا الجانب يمكن إجمالها في ما يلي:

1. على الصعيد الدولي:

- تكثيف التعاون الدولي وتعزيزه من خلال تبادل الخبرات والاستفادة من البرامج التدريبية المتخصصة، مثل (الشرطة السرية المالية...) وإنشاء وحدات مشابهة.
- تشديد الرقابة على عمليات حركة رؤوس الأموال في المبادلات التجارية خاصة عمليات الصرف وتلك بخلق آليات أكثر فاعلية
- تطوير الأجهزة الاستخباراتية بما يتطلب مع مقتضيات العصر.

2. على الصعيد الداخلي:

- ضرورة التنشئة الاجتماعية الصحيحة للعنصر البشري عن طريق تهذيب سلوكياته.
- معالجة دقيقة لاختلال الاقتصاد وتوازنه بين ربوع الوطن وخلق آليات تسارع التنمية.
- تفعيل الهيئات الاجتماعية كمنظمات المجتمع المدني بغية الإلمام الجيد بالمخاطر.
- ضرورة وضع تشريع مستقل وخاص بالجرائم الاقتصادية كما يفترض ابتعاد المشرع عن التقليد الأعمى للنصوص من غيره حيث تتضارب المصطلحات أثناء عملية ترجمتها فضلا عن العادات والتقاليد الخاصة بكل بلد.
- تكوين راقى متخصص لقضاء الأقطاب القضائية صاحبة الاختصاص.
- تفعيل دور السلطات الثلاث وتوسيع صلاحيات في مجال الوقاية والرقابة.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع:

1-المصادر والمراجع باللغة العربية

أولاً: النصوص القانونية

1. القانون رقم 89 - 12، المؤرخ في 05 يوليو 1989، المتعلق بالأسعار، المعدل والمتمم، ج.ر.ج.ج، ع: 29، الصادرة بتاريخ 19 يوليو 1989.
2. القانون رقم 89 - 12، المؤرخ في 05 يوليو 1989، المتعلق بالأسعار، المعدل والمتمم، ج.ر.ج.ج، ع: 29، الصادرة بتاريخ 19 يوليو 1989.
3. القانون رقم 90 - 10، المؤرخ في 14 أبريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، ج.ر.ج.ج، ع: 16، الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990

ثانياً: الكتب

1. عبد القادر عبد الحافظ الشخيلي، شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، بغداد، العراق، 1967.
2. أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، سنة 1972.
3. مصطفى العوجي، دروس العلم الجنائي، مؤسسة نوفل، بيروت، لبنان، 1980.
4. عاطف عجوة، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة في العالم، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1985.
5. محمد فتحي عيد، الإجرام المعاصر، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
6. فتوح عبد الله الشاذلي، علم الإجرام العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
7. خلف بن سليمان بن صالح نمري، الجزائر الاقتصادية واثرها على التنمية في الاقتصاد الاسلامي، مكة، المملكة العربية السعودية، 2003.
8. مختار حسين شبلي الاجرام الاقتصادي المالي الدولي وسبل مكافحتها، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.
9. رمسيس بنهام، التجريم تكويناً وتقويماً، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2008.
10. محمد بكرار شوش، متابعة الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية على ضوء قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، الصفة العمومية المفهوم والاعراض، دار صبحي لنشر، غرداية، ط1، ج1، 2014.
11. بوزوينة محمد ياسين، الآثار السلبية الناجمة عن الجريمة الاقتصادية، مسيلة، الجزائر، 2018.

ثالثاً: الاطاريح والمذكرات الجامعية

- 1- محمد، الطبيعة الخاصة للجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2010/2011.
 - 2- عادل عمراني اليات محاربة الجريمة الاقتصادية مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون جنائي لاعمال جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي 2013/2014
 - 3- الهام بن خليفة، الحماية الجنائية للمحررات الالكترونية من التزوير، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2016.
 - 4- مراد ماشوش , الجرائم الاقتصادية وسبل مكافحتها , أطروحة لنيل الشهادة الدكتوراه في القانون العام تخصص قانون عام اقتصادي , جامعة غرداية , النسة الجامعية 2019/2020
 - 5- زهرة عاشور، رسالة ماجستير: الجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري، 2020/2021.
- رابعاً: المقالات والمجلات العلمية**
- 1- أسامة صلاح محمد بهاء الدين، مكانة الإصلاح وإعادة التأهيل ف السياسة الجنائية المعاصرة، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين- جامعة التنمية البشرية، العراق، د عدد، د س.
 - 2- أحمد فتحي سرور، المشكلات المعاصرة للسياسة الجنائية، مجلة القانون والاقتصاد للبحوث القانونية والاقتصادية، العيد المئوي لكلية الحقوق جامعة القاهرة ، مصر، عدد خاص، د س.
 - 3- جرائم شيريل، الفساد والتنمية مجلة التمويل، صندوق النقد الدولي، مارس 1968 .
 - 4- عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسيل الأموال وأثارها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عباس أبو شامة عبد المحمود، عولمة الجريمة الاقتصادية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.
 - 5- نسرين عبد المجيد الجرائم الاقتصادية التقليدية والمستحدثة المكتب الجامعي الحديث 2009.
 - 6- مجلة المعارف للعلوم القانونية والاقتصادية المجلد 2 العدد 3، 2021.
- I. المصادر والمراجع باللغة الأجنبية**

- 1- John Rawls, A Theory of Justice (1971) "the principles of social justice: they provide a way of assigning rights and duties in the basic institutions of

society and they define the appropriate distribution of benefits and burdens of social co-operation."

- 2- Dimant, Eugen; Tosato, Guglielmo (1 Jan 2017)"Causes and Effects of Corruption: What Has Past Decade's Empirical Research Taught Us? a Survey". Journal of Economic Surveys.
- 3- John Rawls, A Theory of Justice (1971) 4, "the principles of social justice: they provide a way of assigning rights and duties in the basic institutions of society and they define the appropriate distribution of benefits and burdens of social co-operation.
- 4- El Khoury, Ann (2015). Globalization Development and Social Justice: A propositional political approach. Florence: Taylor and Francis.
- 5- Kitching, G. N. (2001). Seeking Social Justice Through Globalization Escaping a Nationalist Perspective. University Park, Pa: Pennsylvania State University Press..
- 6- Lawrence, Cecile & Natalie Churn (2012). Movements in Time Revolution, Social Justice, and Times of Change. Newcastle upon Tyne, UK: Cambridge Scholars Pub
- 7- Mo, P.H. (2001). Corruption and Economic Growth. *Journal of Comparative Economics*, 29

الفهرس

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الواجهة	
02	البسمة	
03	الإهداء	
04	الشكر	
05	مقدمة	1 – 6
06	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجرائم الاقتصادية	28-08
07	المبحث الأول: مفهوم الجرائم الاقتصادية	08
08	المطلب الأول: التعريف الجرائم الاقتصادية	08
09	المطلب الثاني: أنواع الجرائم الاقتصادية	10
10	المطلب الثالث: تأثير الجرائم الاقتصادية على الاقتصاد والمجتمع	13
11	المبحث الثاني: أسباب الجرائم الاقتصادية	16
12	المطلب الأول: الفقر	16
13	المطلب الثاني: العدالة الاجتماعية	18
14	المطلب الثالث: الفساد	19
15	المبحث الثالث: التطور التكنولوجي والجرائم الإلكترونية	22
16	المطلب الأول: التطور التكنولوجي	23
17	المطلب الثاني: الجرائم الإلكترونية	25
18	الفصل الثاني: السياسات الجنائية الجديدة وأثرها على الجرائم الاقتصادية	29-48
19	المبحث الأول: التشريعات المصادقة لمكافحة الجرائم الاقتصادية	30
20	المطلب الأول: الإطار التشريعي للسياسة الجنائية	30
21	المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية في السياسات الجنائية الجديدة لمكافحة الجرائم الاقتصادية	35
22	المطلب الثالث: آليات تعزيز الشفافية وتقوية الرقابة على الجرائم الاقتصادية	36
23	المبحث الثاني: تداعيات الجرائم الاقتصادية وسبل مكافحتها	39
24	المطلب الأول: الأثر على الثقة في النظام المالي	39
25	المطلب الثاني: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية	41
26	المطلب الثالث: سياسات الوقاية والرقابة بخصوص الجرائم الاقتصادية	43
27	المبحث الثالث: التحديات والأفاق التكنولوجية	45
28	المطلب الأول: تحديات تنفيذ السياسات الجنائية	46
29	المطلب الثاني: آفاق استخدام التكنولوجيا في مكافحة الجرائم الاقتصادية	48

30	الخاتمة
31	قائمة المراجع والمصادر
32	الفهرس

ملخص:

تشكل الجرائم الاقتصادية تهديدًا كبيرًا للتنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي في المجتمعات الحديثة. تتضمن هذه الجرائم أفعالاً غير قانونية تهدف إلى تحقيق مكاسب مالية بطرق غير مشروعة، مثل الاحتيال، والاختلاس، وغسل الأموال، والتهرب الضريبي، والرشوة. تنشأ هذه الجرائم نتيجة عدة عوامل منها نقص العدالة الاجتماعية، والتطور التكنولوجي الذي يسهل ارتكاب الجرائم بطرق معقدة، والفساد الإداري، وضعف القوانين والتشريعات.

لمواجهة هذه التحديات، تم تطوير سياسات جنائية جديدة تهدف إلى الوقاية من الجرائم الاقتصادية والحد منها ومعاقبة مرتكبيها بفعالية. تشمل هذه السياسات تعزيز التشريعات القائمة وإدخال قوانين جديدة لسد الثغرات القانونية، وتعزيز التعاون الدولي من خلال اتفاقيات ومعاهدات تسهل تبادل المعلومات والخبرات بين الدول. كما تتضمن استخدام التقنيات الحديثة في مجالات التحقيق والمراقبة والكشف عن الجرائم الاقتصادية.

أدت هذه السياسات إلى تحسين مستوى الشفافية في المعاملات المالية، وزيادة عدد القضايا التي تم التحقيق فيها والمحاكمات التي أجريت بنجاح، مما عزز الثقة في النظام المالي والقانوني. ورغم التحديات المستمرة، فإن تطوير هذه السياسات وتطبيقها بفعالية يساهم في تحقيق بيئة اقتصادية أكثر أمانًا واستقرارًا، مما يدعم التنمية المستدامة ويحافظ على حقوق الأفراد والمؤسسات.

Abstract;

: Economic crimes pose a significant threat to sustainable development and economic stability in modern societies. These crimes involve illegal activities aimed at gaining financial advantages through unlawful means, such as fraud, embezzlement, money laundering, tax evasion, and bribery. They arise from various factors including social injustice, technological advancements that facilitate complex criminal activities, administrative corruption, and weak legal frameworks.

To address these challenges, new criminal policies have been developed to prevent and mitigate economic crimes and effectively punish offenders. These policies include strengthening existing legislation and introducing new laws to close legal loopholes, enhancing international cooperation through agreements and treaties that facilitate the exchange of information and expertise among countries. Additionally, they involve the use of modern technologies in investigation, monitoring, and detection of economic crimes.

These policies have led to improved transparency in financial transactions, increased the number of investigated cases and successful prosecutions, thereby boosting confidence in the financial and legal systems. Despite ongoing challenges, the continuous development and effective implementation of these policies contribute to creating a safer and more stable economic environment, supporting sustainable development and protecting the rights of individuals and institutions.